دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

نريدها واحدة

لم يسبق أن شهدت الكويت مثل هذا الجدل الحاصل بشأن الدوائر الانتخابية.. وإن كانت المطالبات بالدوائر الخمس ظهرت منذ سنوات وتحققت.. إلا أن الوضع الحالي مختلف كثيرا.. لأنه عندما كان هناك من يريدها خمسا كان يهدف إلى ضرب التعصب لفئة أو طائفة أو قبيلة.. لكن الوضع الآن ليس النظر اليه من أجل مصلحة عامة وإنما من أجل مصلحة المتنفذين الذين يريدون أن يظل أعضاء مجلس الأمة تحت أيديهم بعد أن أرهقتهم الأغلبية المعارضة وقطعت عليهم طرق التنفيع والتمصلح.

ما كتبه النائب العم أحمد السعدون حول هذا الأمر ونشر على موقعه الرسمي وفي بعض الصحف قبل يومين يستحق القراءة المتأنية لمن يريد الاطلاع على وجهة نظر الأغلبية المعارضة.. ومن يريد أن يفهم حقيقة الوضع وأن هناك من يحاول الالتفاف على إرادة الشعب وسرقة البرلمان.

نريدها واحدة.. شعار من يريد المساواة بين المواطنين جميعا مرشحين وناخبين.. فإن كنا قبلنا بما جاء من أحكام أخيرة ومحاولات الانقلاب على الشعب بطرق قانونية.. فإننا لا نقبل أن يظل هناك تمييز بين المواطنين ولابد من المساواة التامة بينهم وأن يصل النائب إلى قبة عبدالله السالم عن جدارة واستحقاق واختيار حقيقي من الشعب.. ولاشك أننا جميعا نعلم أن هناك نائبا يصل للبرلمان بعشرات الآلاف من الأصوات فيما هناك آخر يصل بثلاثة آلاف صوت فقط.

وكما قال العم السعدون في مقاله إن هناك ألاعيب حكومية من أجل الاستئثار بوضع القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بما يحقق مصالح القلة الطاغية ويأتي لها تحت القبة بالمفضلين لديها والمتعاونين معها والداعين لها.. ولكننا نقول إن الشعب الذي طالب ويطالب بالإصلاح ونجح في حل مجلس الأمة في 2009 لن يهدأ إلا بالوصول لغاياته وتحقيق مطالبه.. وإن كانت محاولات العبث بالقوانين والتلاعب بنصوص الدستور تفيد المتنفذين بعض الوقت، فإنها لن تفيدهم كل الوقت لأن الأمة هي مصدر السلطات وهي فوق الجميع وكلمتها نافذة في النهاية.

مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

من ضحايا سياسة الضغط

منذ سنوات طويلة والحكومة تنتهج سياسة الضغط القاهر على غير محددي الجنسية الذين استوطنوا الكويت بهدف ترحيلهم إلى الدول المجاورة على أساس أن أصولهم تنتسب لهذه الدول، وهي إلى الآن مستمرة في هذه السياسة بحجة أنها قد نفعت في كشف الهويات الحقيقية لعدد من غير محددي الجنسية، ولكنها تغافلت عن عدد غير قليل من ضحايا هذه السياسة التي لا تملك معايير واضحة لتمييز حالات حقيقة الانتساب لدول ما من تلك التي فعلا يوصف أصحابها بأنهم غير محددي الجنسية.

من ضحايا سياسة الضغط هذه: غير محددي الجنسية أصحاب الجوازات العربية المزورة، وأخص منهم بالذكر الضباط العاملين بوزارة الدفاع المشمولين بإحصاء 1965م، الذين تم إجبارهم على تعديل أوضاعهم أو التسريح من العمل فاضطروا لشراء جوازات سورية وبعضهم يمنية، وبعد سبع سنوات تبينوا أنها جوازات مزورة، وقد سحبتها سفارات تلك الدول واعتبرتها ملغاة، وحصلوا منها على كتب تفيد بأن هذه الجوازات غير قانونية وأنهم لا ينتمون لهذه الدول وليسوا من أصولها، وصدقت هذه الكتب من قبل وزارة الخارجية الكويتية، وبعدها ومنذ أكثر من أربع سنوات وهم يراجعون اللجان المختصة بانتظار الحل المنصف لهم لتأمين حقوقهم المدنية، فماذا أنجزت لهم هذه اللجان؟

الإنجاز هو الآتي: أصدر رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة قرارا تم فيه منعهم من العلاج في مستشفيات ومراكز الحكومة الصحية ومن التعليم والعمل في الجهات الحكومية، وأيضا من بطاقة غير محددي الجنسية، وحتى من الحق الذي أقره الله لهم من بيت الزكاة! وهم الآن بحسب هذا الوضع لا ينتمون لفئة غير محددي الجنسية، ولا لفئة المقيمين، وفوق ذلك مطلوبون ضبط وإحضار بسبب انتهاء الإقامات، وعليهم غرامات متراكمة على مدى أربع سنوات.

وأخيرا بعد أن خدم هؤلاء الضباط أمننا الوطني لأكثر من خمس وثلاثين سنة، وشاركوا في الدفاع عن الكويت في 1990/8/2م وبجميع الواجبات العسكرية تسرحهم وزارة الدفاع من العمل لكونهم كانوا يملكون جوازات عربية مزورة، فيحرمون من جميع الحقوق المدنية، وحتى من المطالبة بها بعنوان غير محددي الجنسية».

باختصار إنه إعدام مدني مع سبق الترصد والإصرار، أحقا هذه هي صورة الكويت في مجال حقوق الإنسان؟! وهل نكافئ من دافع عن وطننا وأمننا بأن نسلبه كل مقومات الحياة المدنية وحقوقها التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والدساتير المدنية؟!

أناشد سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك إنصاف هذه الفئة المظلومة وذلك بعرضها على المعايير الموضوعية في منح الجنسية الكويتية، لينالها المستحق منهم، ومن لا تنطبق عليه هذه المعايير يصنف في فئة غير محددي الجنسية كما كان وضعه قبل الحصول على الجواز المزور لتشمله المبادرات الحكومية في إقرار حقوقه المدنية وتحصيلها، فإنه لا دوام للنعم وتحت ظلها فئات تئن من الظلم والفقر وإهدار الكرامة الإنسانية.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

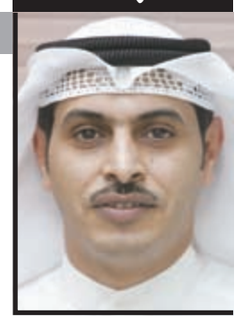

العثمانيون الجدد وأمن إيران وإسرائيل

في أي قضية لا يجب أن نقف مع أحد ضد أحد، بل يجب أن نقف مع الحق أينما كان، وبوقوفنا مع الحق نتصالح مع المنطق البديهي للأشياء، وما سأعرضه لا يناقض بعضه، وأولا وحتى نكون على بينة فان ما يحدث في سورية اليوم هو جريمة حرب، بل جريمة إبادة يقوم بها النظام السوري ضد أبناء شعبه، ولا يجب السكوت عليها من جميع المنطلقات الحقوقية والإنسانية والدينية، ويجب نصرة الشعب السوري، ووقف حمام الدم الذي بدأ في الغالية سورية منذ عام ونصف العام.

المنطق يقول أيضا وهو أمر لا يجب ان يعارضه احد، ان التحركات العالمية ومعها التحركات الإقليمية والعربية تجاه ما يحدث في سورية هي تحركات تحكمها لعبة السياسة القذرة، التي من شأنها ان تحيل سورية إلى لبنان أكبر، أو بالأصح هو لبننة سورية، فالتحركات السياسية العالمية والعربية تتسم ببطء شديد من شأنه ان يحيل سورية على المدى القصير إلى حالة لبنان الثمانينيات، أما على المدى البعيد جدا فسيؤدي إلى تقسيم سورية أو على الأقل تحويلها إلى كونفيدرالية كما فعل أبناء العم سام مع العراق، وهذان هنا أفضل سيناريوهين محتملين، ويبقى هناك السيناريو الأسوأ مفتوحا لأبشع الخيالات الممكنة.

بغض النظر عن ربط المصلحة الإيرانية ببقاء النظام السوري، والذي يثير غضب البعض خاصة عندما قال بروجودي «أمن النظام السوري من أمن إيران»، ومع من غضب كل الحق في غضبهم، فإيران تلعب سياسة إقليمية على أرواح الأبرياء، ولكن أليس من الأولى ان نغضب ويغضب معنا الاخوة الغاضبون من إيران عندما يخرج الرئيس الأميركي باراك أوباما قائلا: «أمن إسرائيل من أمن الولايات المتحدة الأميركية»، وقبلها قالها نصا وصراحة كلينتون وجورج بوش الابن ووالده الكريم وكارتر وريغان.

السياسة في التصريحين تحكمها المصلحة، ومصلحتنا السياسية هي الوقوف مع حق إخوتنا في سورية، ولكن علينا ألا نقف على حد المتناقضات ونهاجم إيران الباحثة عن مصلحتها ونترك أميركا التي حتما لا تتحرك ضد النظام السوري الدموي من أجل سواد عيون الإنسانية.

حتى التحركات العربية في هذا الشأن محكومة بالمصلحة إلى حد كبير، الكويت وحدها تتحرك على الأقل شعبيا من منطلق إنساني بحت خال من المصلحة، تماما كما فعلت إبان الحرب الأهلية اللبنانية، وليس في ذلك مديح لبلدي ولكن هذا جزء من الواقع، ولو ان التحركات السياسية العربية انطلقت من مبدأ مصلحة الشعب السوري فقط، بعيدا عن مصالح الشبكة السياسية العنكبوتية المعقدة، لحلت القضية في أقل من 6 أشهر، ولحسمت، ولكن تعقد شبكة المصالح وتعارضها وتعقيداتها هي ما سيطيل أمد بقاء شبح الموت فوق أهلنا في سورية لأطول مما كنا نتصور.

الدور التركي الذي حاولت معه الجارة الإسلامية في بداياته لعب المنقذ اتضح انه في النهاية ليس سوى دخول في دوامة السياسة بحثا عن مصلحة وإيجاد موطئ قدم للعثمانيين الجدد في ولاياتهم السابقة.

توضيح الواضح: كل نقطة دم سالت على التراب السوري سيساءل عنها كل من ساهم في إطالة أمد الأزمة السورية، وسنساءل جميعا لملاحقتنا سراب السياسة.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

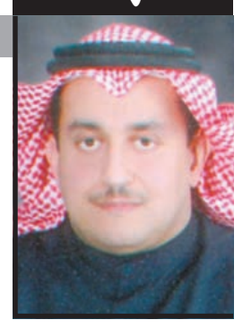

نساء جديدات

بالمقارنة مع فترة ما قبل الغزو الآثم، نجد أن المرأة الكويتية في فترة ما بعد الغزو أكثر حضورا ونشاطا وفاعلية، ليس فقط في محيطها المحلي، بل وحتى عالميا.

فقد تتبعت بشيء من البحث والدراسة الحركة البيانية لنشاط المرأة الكويتية في مختلف المجالات، فوجدت خطا تصاعديا واضح المعالم، فقد زاد عدد المشتغلات في الإعلام والأدب والفن التشكيلي، أي في المجالات الابداعية، ثم الامر نفسه ينساق على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية وحتى البيئية.

وصار لدينا ناشطات من النساء في مختلف هذه المجالات وحصلن على تصنيفات عالمية من مؤسسات ووسائل إعلام عالمية، آخرها كان التصنيف الذي حصلت عليه نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر والتي حلت الأولى عربيا وفي المركز 85 عالميا على قائمة «أقوى 100 امرأة في العالم» حسب مجلة «فوربس»، وتضمنت القائمة ايضا، المستشارة الألمانية انجيلا ميركل.

ومنذ فترة التحرير، حصلت نساء كويتيات على عدة تصنيفات مشابهة، وان كان الجانب الاقتصادي هو الاكثر بروزا في هذه الاختيارات، والذي يعكس بشكل طبيعي حياتنا الاقتصادية التي تميزنا بها منذ ازل تأسيس الدولة. ولكن هذا لم يمنع من ان تتفوق المرأة الكويتية بشكل ملحوظ في المجالات الأخرى.

لذلك فإن هذه المسألة يجب أن يلتفت اليها الباحثون لتأصيل هذه القفزة ودعمها، وأيضا لمعرفة امرين: اولا ما المدى الذي وصل اليه الخط البياني النسائي من تفوق؟ والامر الثاني: ما الاسباب النفسية والاجتماعية التي حققت هذه القفزة النسائية بشكل خاص. ومن حيث المبدأ فإن صدمة الغزو التي اخرجت العقل الكويتي بشكل عام من فكرة الرفاهية الى فكرة الانتاج هي السبب الرئيسي، ولكن اظن ايضا ان هناك تحولا نوعيا حصل في طريقة تفكير المرأة التي وجدت ان من الواجب عليها ألا لا تكون مجرد نصف تزييني او تجميلي للمجتمع.. فأبدعت.

رأي

المستشار د.محمود ملحم

القلم الخائن يقتل أمماً والرصاصة تقتل شخصاً واحداً

«لا تدخل في معركة أبدا مع من يشتري الحبر بالبرميل، فالمعركة اكيد خاسرة، وخاصة إذا كنت ممن يجهل شراء الحبر ونوعيته، ومعناه ألا تدخل في حرب مع وسائل الإعلام المرأي والمسموع او ان توجه اللوم لها في حال الخطأ لأنهم اهل القلم وأكيد معصومون من الخطأ، يلتفون ويدافعون، فيبيض الأسود ليسود البياض، وتصبح الصورة غير واضحة في حال الخطأ. وفي الختام الخطأ غير موجود ونحن لسنا بملائكة، ففي مجتمعاتنا العربية يتم التعاطي مع المعلومات الخاطئة المنقولة باتباع طريقة تغيير الموضوع. ووصل الحد الى مستوى التلاعب بالمشاعر والعزف على أوتار الأحزان والرقص على آلام الناس حتى انضوت كلها تحت موضوع السبق الصحافي. فلم أر إعلاميا استقال واعتذر عن خطأ جرح شعور جماعة او سمر فئة امام التلفاز. وعندما يمر الوقت بلحظات تدور الشاشة ويأتي خبر اخر مختلف كليا عن الخبر الأول. هذا هو الإعلام اللبناني مؤخرا. كله مبني على سبق صحافي. فالبلد على شفير الهاوية. الكل يهدد. والهواة من الإعلاميين يتسابقون لالتقاط صورة، او تصوير سبق صحافي لمجنون مار على الطريق عله يعبئ الوقت، فيهدد ويتوعد ويكسر، فمع المونتاج يصبح بطلا، فيكون فاقد العقلية هذا كفيل بإعطاء المراسل دقيقتين كاملتين ليتسمر نصف الشعب اللبناني امام التلفاز، وفي النهاية. نشرات الأخبار المسائية. الأخبار بمجملها كذب. فلا اعتذار ولا مساءلة ولا رقابة. واذا كانت حرية الإعلام مبنية على السبق الصحافي، فيا ليتها ما كانت، فعندما أرسل أحد الصحافيين إلى صناع القرار في أحد البلدان رسالة مفادها أن واحدة من قادة المعارضة قد توفيت انتشرت الشائعة. واعتقد السكرتير الصحافي للمعارضة أن أمامه ثلاثة خيارات هي: مجابهة المعلومة الزائفة بالقول «إن المعارضة البارزة على قيد الحياة» ولكن معلوماته كانت غير مؤكدة ومصير المعارضة على المحك فقرر التريث، وعدم فعل شيء، وكان من الممكن ان يؤدي هذا القرار إلى تسارع انتشار المعلومة الكاذبة، وهي افضل بكثير في رأيه من إعطاء معلومات كاذبة تفقد عنصر الثقة عند محازبيه أو دعوة التلفزيون لتصوير الزعيمة المعارضة كي يراها الجمهور حية ترزق ولكن الجميع مجمع على التفكير ونشر الرأي الصواب وفي الختام ظهرت السيدة امام العلن واستقال الصحافي دون اي تبرير. لم يقل غرر بي ولم يقل أعتذر ولم يقل سوى «عذرا لمن أسأت واستقالتي عربون محبتي للقلم الذي اقسمت ألا اخونه يوما.

وفي صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نشر خبر عن رسالة تعود لمجموعة من تلاميذ في مدرسة ابتدائية أرادوا تصحيح معلومات ذكرت في مقال نشر لصحافي يتجاوز عمره العقد الرابع وله باع طويل في نشر الأخبار الدقيقة، نشر موضوعا عن حادثة غرق سفينة تايتانيك الشهيرة، وذكروا في رسالتهم أنهم «بحسب أبحاثهم» للحادثة المذكورة فإن يوم اصطدام السفينة بالجبل الجليدي الذي تسبب في غرقها كان يوم 14 أبريل 1912 وليس يوم 15 كما ذكر في المقال! كانوا محقين في قولهم، خرج الصحافي ليعتذر من كل من قرأ المقال على مدونته وقد اعترف دون تبرير. قامت الصحيفة العريقة بنشر صورة للرسالة التي كتبها الأطفال بخط اليد على لافتة عملاقة كانت بطول قامة الصحافي الذي أمسك بها وهو يبتسم للكاميرا. ففي عيناه حب المعرفة لصفح الأطفال عنه. وفي قلبه عبارة «الاعتراف بالخطأ فضيلة».

لا شك ان هذا الموقف يمثل قمة التحضر وزاد في ثقة قراء هذه الصحيفة لتقر بأن الاعتراف بالخطأ فضيلة، لاسيما في عالم الصحافة.

اما الإعلام العربي فإنه يعتمد على الوقت الذي هو كفيل النسيان، وقد تناسوا أن الإنسان العربي هو من وضع الحرف وصار أكثر وعيا واطلاعا وتعليما مقارنة بالعقود الماضية، فهو قد يكتشف الخطأ بسهولة بلمسة زر على لوحة الكمبيوتر، عليهم ان يدركوا ان الوقت والزمن قد تغير وانه اذا كان القلم قد خذلهم في حسن نية او سوئها، فإن الجهاز الذي يكتبون عليه سيحفظ أخطاءهم الى الأبد. عليهم ان يعلموا ان الكون أصبح صغيرا في عالم الفيسبوك والتويتر ومحطات التواصل، هذا في الوقت الحاضر. اما في المستقبل فإن الوقت كفيل ليظهر لنا اخطاء الماضي.

طرطشة

فهد سالم العازمي

لماذا الإرادة؟!

انتهجت المعارضة في الفترة الأخيرة نهجا غير مألوف في الحياة السياسية الكويتية واستخدمت من خلاله جميع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة بهدف إنجاز مشروعها السياسي الإصلاحي ومحاربة رموز الفساد كما تزعم، فاستخدمت الطائفية تارة والطبقية تارة أخرى والقبلية بكثرة وإن كانت السلطة أو من يوالونها نجحوا في استخدام هذه الأسلحة التي دمرت النسيج الاجتماعي وزرعت في أرض الوطن أشواكا يصعب القضاء عليها سريعا وكل هذا من أجل الإصلاح كما يدعي الطرفان!

كما نجحت المعارضة في حشد الشارع من خلال ساحة الإرادة والتجمعات الأخرى مقابل قصر العدل والمباحث الجنائية وأماكن كان لها ارتباط في التجمع في ذلك الوقت وكان النجاح في ذلك التجمع مرتبطا بعدد المشاركين الى أن وصل الذروة في آخر تجمع من خلاله، تم حل مجلس 2009 واستبعاد سمو الشيخ ناصر المحمد من رئاسة الحكومة، ونجاح المعارضة في إرجاع أحمد السعدون الى منصة الرئاسة، ويبدو أن المعارضة كان هذا هدفها لا غير حيث لم تتقدم بما خرج من أجله الناس في آخر تجمع وهي القوانين الإصلاحية التي وعدت المعارضة الناس بإقرارها حال وصولها، ورغم استمرار مجلس 2012 المبطل لقرابة الأربعة أشهر الا أن ذلك لم يحدث، بينما الذي حدث هو تصفية للحسابات واستجوابات شخصية بحتة تسابق عليها النواب لكسب الشو الإعلامي والتكسب الرخيص وعقد جلسات خاصة لمناقشة أوضاع إقليمية لا يملك المجلس تغييرها والتأثير فيها!

وبعد حكم الدستورية الذي أبطل مجلس 2012 بدت المعارضة في حالة التوهان وأصبحت مصداقيتها على المحك بعد خذلانها للشارع في عدم إقرار القوانين الإصلاحية التي وعدت بها ووجدت صعوبة في إقناع الناس بأنها خير من يمثلهم، وحاولت النهوض من جديد بأسلحتها المشروعة وغير المشروعة إضافة إلى سلاح الطعن بالقضاء وهو أخطر الأسلحة وكفيل في حد ذاته بهدم أركان الدولة ولكن ووجهت من بعض الشباب الذين سئموا التنظير المكرر ورموز الفساد والحكومة الخفية التي لم تتجرأ المعارضة على كشفهم للناس ولم تقدم ما يثبت تورطهم ولم تبتعد عن الساحة لدخول لاعبين جدد يمكنهم أن يفعلوا ما عجزوا عنه.

بعد فشل المعارضة في دواوين الاثنين الجديدة وفشل الوثيقة الرمضانية دعت الى تجمع ساحة الإرادة الأخير عسى أن تجد ما يحشد الناس فتجد أعضاءها يثيرون القضايا الطائفية تارة والطبقية تارة أخرى، حتى أنني حاولت جمع المطالب المطروحة في ساحة الإرادة وإذا بها مليئة بالتناقضات حيث ان مطلب الإمارة الدستورية والدائرة الواحدة يعارضه نصف المشاركون في الإرادة وهناك من سيذهب لقضايا طائفية والبعض لنصرة الجيش الحر والبعض لمواجهة الانقلاب على الدستور والبعض الآخر لا يجد سببا معينا أو بمعنى أصح «حشر مع الناس عيد»!

يجب على المعارضة أن تعرف ما تريد لكي تفعل ما تستطيع.. والله أعلم.